

النظام العالمي على مشارف حرب باردة جديدة

تحكم جماعات الضغط في مراكز الفكر يغذي ميل صناع القرار الأميركي إلى عسكرة السياسات الخارجية



صراعات دولية ساخنة تلوح في حقبه ما بعد الوباء

المستثمرين في صناعة عسكرة تلك العلاقة وخلق نسخة جديدة من الحرب الباردة. ويعبارة أخرى، تعيش أي إدارة في غرفة صدى تؤكد الحاجة إلى تعزيز دفاعي أكبر بقيادة أولئك الذين سيستفيدون من ذلك.



هولي تشانغ

مؤسسات البحث أكبر
متملق للتمويل من
صانعي الأسلحة

وثمة دول أخرى تحمل أجنحة دفاعية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ والتي تعمل بالمثل، وكما جاء في تحليل مؤسسة فكرية نرويجية، يعدّ تمويل مؤسسات الفكر والرأي القوية إحدى الطرق للحصول على مثل هذا الوصول وتحصد بعض المؤسسات البحثية في واشنطن صراحة أنها لا تستطيع سوى خدمة الحكومات الأجنبية التي تمولها.

ما الحل

تعتقد ستيمبسون وتشانغ أن الشفافية في دوائر صنع السياسة الخارجية بواشنطن ستكون مفيدة حتى يصبح الجمهور أكثر وعياً بتضارب المصالح الذي يحكم المواقف في السياسات، ولذلك يجب أن يطلب من جميع مؤسسات الفكر والرأي الكشف علناً عن الجهات المانحة والممولين.

كما يُقترح أن يُبلغ المجلس الأطلسي ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عن مموليها حسب مستويات التبرعات ورعاية الأحداث أو التقارير، إلى جانب أن تمارس جميع مؤسسات الفكر والرأي، بما في ذلك المنظمات البارزة مثل المعهد الأميركي المنتهية ولايته العامة ومعهد الأرض هذا المعيار من الشفافية لإبراز تضارب المصالح المحتمل.

ودون شفافية، يساعد المتعاقدون الدفاعيون والحكومات الأجنبية الذين يتبرعون للمراكز البحثية في خلق منظور يكون فيه هذا العالم، في حاجة دائمة إلى المزيد من الأسلحة.

ويؤدي هذا إلى زيادة التوترات العسكرية على مستوى العالم، بينما يساعد في إدامة مصالحي صناعة الدفاع التي تتعارض مع مصالح معظم الأميركيين، الذين يفضل الكثير منهم الحلول الدبلوماسية والسلمية والمنسقة لتحديات صعود الصين.

ولسوء الحظ، مع وضع السياسة الخارجية، يعني صعود الصين صعود الغواصات وحاملات الطائرات والسفن والطائرات المقاتلة التي تساعد المجمع الصناعي والعسكري في عالم في حالة حرب متزايدة مع نفسه.

وبغض النظر عن ذلك الدعم، يبقى جيش اليابان حريصاً على تطوير مقاتلة شبح جديدة دون مساعدة من لوكهيد مارتن أو بوينغ. وفي حين ترغب الشركتان في الاستمرار في المشاركة في المشروع العملاق، يؤيد المجلس الأطلسي على وجه التحديد لوكهيد مارتن، التي ساهمت بأكثر من ثلاثة أضعاف ما قدمته بوينغ لتلك المؤسسة الفكرية.

وردت مشاعر مماثلة في تقرير صدر في 2019 عن معهد هيدسون حول التحالف الياباني - الأميركي، وحدد السياق الأمني الذي يجب أن يركز فيه البلدان على ردع "عوان الصين". وأشار إلى أن الصواريخ أميركية الصنع كانت واحدة من عدة أسلحة محتملة ستحتاجها اليابان من أجل إعداد استراتيجية "دفاعية" قوية ضد الصين.

وتشمل أول اختبار أميركي لصاروخ أرضي منذ انسحاب واشنطن من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى في 2019 أنظمة مارك 41 من لوكهيد وصاروخ توماهوك. وقد تلقى معهد هيدسون 270 ألف دولار على الأقل من اليابان بين 2014 و2018، وحصل على مئة ألف دولار على الأقل من لوكهيد.

ونظم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية هذا العام مجموعة عمل غير رسمية لمتخصصي الصناعة والمسؤولين الحكوميين لمناقشة تطوير المقاتلة "أف-3"، وبينما يتصادم متعاقدو الدفاع اليابانيون والأميركيون حول الإيرادات التي ستأتي من إنتاجها، يزعم مركز الأبحاث أن ممثلي ومسؤولي الصناعة الأميركيين واليابانيين والاستراتيجيين سيأخذون بعين الاعتبار القضايا السياسية والعسكرية والتقنية التي يثيرها هذا النقاش.

وتوفر مجموعات العمل للمراكز البحثية وصولاً مذهباً إلى صانعي القرار الرئيسيين الذين غالباً ما يكونون من المستفيدين، فخلال خمس سنوات مضت، تلقى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية قرابة 5 ملايين دولار من الحكومة الأميركية ومقاولي البنّاعون، بما في ذلك 400 ألف دولار من لوكهيد وأكثر من 200 ألف دولار من بوينغ. وبهذه الطريقة، تسللت نخبة مراكز الفكر إلى الدوائر الداخلية لتشكيل السياسة ولا يهم ما إذا كان الحديث عن إدارة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب أو إدارة بايند المستقبلية.

وتقول الباحثتان ستيمبسون وتشانغ إنه ربما تكون العلاقة الأكثر أهمية بين ما يبدو كقوة عظمى صاعدة ونازلة في عالم يحتاج إلى تعاونهما تتأثر بالخبراء والمسؤولين

ومليون دولار لكل دورة انتخابية، وعند الجمع بين تلك المبالغ والتمويل الياباني، ناهيك عن الأموال التي تنفقها الحكومات الأخرى التي ترغب في التأثير على السياسة في واشنطن، ستكون هناك مجموعة من المصالح التي تدفع الإنفاق العسكري الأميركي وبيع الأسلحة عالمياً على نطاق هائل.

بناء الدفاع هو الأهم

يعتبر تقرير صدر في أبريل الماضي عن مركز سكوروفت للاستراتيجية والأمن التابع للمجلس الأطلسي حول "مستقبل التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة واليابان" مثلاً على كيفية تعزيز المصالح المؤيدة للعسكرة. ويبدأ التقرير، الذي أعد بالشراكة مع السفارة اليابانية، بفرضية مفادها أنه يجب على البلدين تسريع التنسيق والتعاون العسكري طويل الأمد.

ويحث التقرير واشنطن على اتخاذ تدابير لتحفيز اليابان على العمل مع لوكهيد مارتن في برنامج "أف-3"، وبينما يعترف التقرير بالشراكة مع سفارة اليابان، لكنه لا يقر بتبرع لوكهيد بثلاثة أرباع مليون دولار للمجلس الأطلسي المؤثر بين 2014 و2019 وأن اليابان تفضل إنتاج معداتها العسكرية محلياً.

ويواصل التقرير التوصية بـ "أف-3" كبدائل مناسب لـ "أف-2"، "رغم التحديات السياسية، والمخاوف المتعلقة بنقل التكنولوجيا"، و"الإحباط الذي تشهده جميع الأطراف المعنية"، وتأتي هذه التوصية في وقت سعت فيه اليابان إلى تطوير صناعة دفاعها.

ولا ينبغي التفاجؤ عند متابعة الباحثين الذين يعملون في مثل هذه المشاريع بسلطون الضوء على دور اليابان الأساسي في مواجهة "التهديد الصيني" في الدراسات المؤثرة التي ينشرونها، ونادراً ما يتم التشكيك في ذلك، بل تركز التقارير على مخاطره والحاجة إلى مواجهته.

وتعدّ دراسة المؤسسة كارنيغي بعنوان "تعزيز التحالف وسط انتعاش الصين العسكري"، مثلاً بارزاً، فهي مشبّعة بالتحذيرات بشأن قوة الصين العسكرية المتنامية بغض النظر عن إنفاق الولايات المتحدة ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما أنفقته الصين على جيشها في 2019، وذلك حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

ومثل العديد من المشاريع الممولة داخل واشنطن، أوصى مشروع كارنيغي بتنمية التعاون العسكري بين الولايات المتحدة واليابان كما زعم أهمية تطوير "القدرة على شن عمليات مشتركة متعددة المجالات" والتي "تتطلب تسريع أوقات الاستجابة العملياتية لتعزيز قوة النيران".

وتلقن مشروع كارنيغي ما لا يقل عن 825 ألف دولار من اليابان ونفس المبلغ من مقاولي الدفاع ومصادر من الحكومة الأميركية على مدى السنوات الست الماضية، وأتت توصياته ثمارها عندما أعلنت إدارة ترامب عن ثاني أكبر عملية بيع للأسلحة الأميركية لليابان، بقيمة تزيد عن 23 مليار دولار.

وإذا كان للحكومة اليابانية مصلحة في تمويل مثل هذه المؤسسات البحثية للحصول على ما تريد، فإن صناعة الدفاع تفعل ذلك أيضاً، فقد تلقت أفضل 50 مؤسسة فكرية أكثر من مليار دولار من الحكومة الأميركية والمتعاقدين الدفاعيين خلال السنوات الست نفسها. وهؤلاء المقاولون وحدهم يضغطون على الكونغرس بإنفاق نحو 20

مع اقتراب تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب جو بايند، أصبحت حقبه تنافس القوى العظمى بين الولايات المتحدة والصين أمراً مفروغاً منه، ولا يعرف الكثيرون تفاصيل الحوافز المالية الكامنة وراء الكثير من الأصوات التي تطالب برد أكثر عسكرة تجاه أي تهديد محتمل. ورغم أن مؤسسات الفكر والرأي وجماعات الضغط الأجنبية ومقاولي الدفاع لا يصنعون السياسة الأميركية الخارجية، لكن أموالهم الموزعة بغزارة تشتري لهم مقاعد حاسمة على طاولة صنع السياسات.

خلق مؤسسة فكرية

يرحب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الذي يضم برامج تركز على "تهديد الصين" و"أمن" شرق آسيا، على سبيل المثال، بمبادراته للشفافية البحرية في آسيا، التي تحصل على تمويل من حكومات اليابان والفلبين، بالمساهمات "من جميع الحكومات في آسيا، فضلا عن دعم الشركات والمؤسسات". وتؤكد ستيمبسون وتشانغ أنه من غير المستغرب أن يصور البرنامج الجديدة خطيرة ومكلفة في الولايات المتحدة التي ساد فيها الوباء، فقد ضعفت بنيتها التحتية، ويعاني الكثير من مواطنيها من ضائقة اقتصادية، ومع ذلك يعني صعود الصين بالنسبة إلى جماعات الضغط الأجنبية ومقاولي البنّاعون والعديد من مراكز التفكير المؤثرة زيادة أرباحها على حساب بلادهم.

وهذا مثال ليس معزولاً عندما يتعلق الأمر بالمصالح المالية التي تدفع واشنطن للاستثمار أكثر في ما أصبح يمثل "الأمن" في منطقة المحيط الهادئ، فقد كتف تقرير مركز السياسة الدولية عن العمليات اليابانية في الولايات المتحدة عما لا يقل عن 3.209 أنشطة ضغط في 2019 وحده.

واستهدفت العمليات العديد من جماعات الضغط التي عينتها الدولة والمسجلة بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب وكلا من الكونغرس ومراكز الأبحاث مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية نيابة عن الحكومة اليابانية، وقد جنت مثل هذه المراكز أكثر من 30 مليون دولار من تلك الحكومة في العام الماضي.

وتعتبر اليابان أكبر جهة مانحة من شرق آسيا لأكثر 50 مؤسسة فكرية أميركية تأثيراً في الفترة بين 2014 و2019، وكانت نتائج هذه الاستثمارات واضحة في تقارير تلك المراكز الفكرية وسياسات الكونغرس. ويتعدّد متلقو التمويل الياباني، ولأن هذا البلد يقضي حليفاً قوياً لواشنطن، يمكن لحكومته أن تكون أكثر انفتاحاً بشأن أنشطتها. وأصبحت مشاريع مثل "مخاطر الصين" و"فرصة الصين للتحالف الأميركي الياباني" مؤسسة كارنيغي الدولي المعيار في واشنطن، رغم أنها بتمويل من وزارة الخارجية اليابانية.

ويعدّ متلقو التمويل الياباني، ولأن هذا البلد يقضي حليفاً قوياً لواشنطن، يمكن لحكومته أن تكون أكثر انفتاحاً بشأن أنشطتها. وأصبحت مشاريع مثل "مخاطر الصين" و"فرصة الصين للتحالف الأميركي الياباني" مؤسسة كارنيغي الدولي المعيار في واشنطن، رغم أنها بتمويل من وزارة الخارجية اليابانية.

ويعدّ متلقو التمويل الياباني، ولأن هذا البلد يقضي حليفاً قوياً لواشنطن، يمكن لحكومته أن تكون أكثر انفتاحاً بشأن أنشطتها. وأصبحت مشاريع مثل "مخاطر الصين" و"فرصة الصين للتحالف الأميركي الياباني" مؤسسة كارنيغي الدولي المعيار في واشنطن، رغم أنها بتمويل من وزارة الخارجية اليابانية.

ويعدّ متلقو التمويل الياباني، ولأن هذا البلد يقضي حليفاً قوياً لواشنطن، يمكن لحكومته أن تكون أكثر انفتاحاً بشأن أنشطتها. وأصبحت مشاريع مثل "مخاطر الصين" و"فرصة الصين للتحالف الأميركي الياباني" مؤسسة كارنيغي الدولي المعيار في واشنطن، رغم أنها بتمويل من وزارة الخارجية اليابانية.

واشنطن - يرى عالم مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة أن الفائدة من أي حرب تكمن في النهاية، ومع أن مراكز الأبحاث تحاول تجنب المشاكل، التي سببها هذا النهج في ما يتعلق بأمس الولايات المتحدة والعالم، فإن الثابت بحسب باحثين أن توصياتها تضع النظام العالمي على مشارف حرب باردة جديدة.

وسلّطت كاساندر ستيمبسون مديرة مشروع بحثي في مبادرة شفافية التأثير الأجنبي في مركز السياسة الدولية، والباحثة في نفس المكنز هولي تشانغ، الضوء في تحليل نشرته مؤسسة غلوبال اجنس، تأثيرات المؤسسات البحثية في صناعة القرار الأميركي، واختارتا كنموذج دور الولايات المتحدة واليابان في مواجهة التهديدات الصينية.

وتشير الباحثتان في التحليل إلى أنه من المحتمل أن تكون الحرب الباردة الجديدة خطيرة ومكلفة في الولايات المتحدة التي ساد فيها الوباء، فقد ضعفت بنيتها التحتية، ويعاني الكثير من مواطنيها من ضائقة اقتصادية، ومع ذلك يعني صعود الصين بالنسبة إلى جماعات الضغط الأجنبية ومقاولي البنّاعون والعديد من مراكز التفكير المؤثرة زيادة أرباحها على حساب بلادهم.



كاساندر ستيمبسون
نخبة مراكز الفكر
تسلط إلى دوائر
تشكيل سياسة أميركا

وينفق مقاولو الدفاع والحكومات الأجنبية الملايين من الدولارات سنوياً في تمويل مؤسسات الفكر والرأي وأحياناً سرا بطرق من شأنها أن تساعد في تشكيل أجندة السياسة الخارجية التي ستتبعها إدارة بايند، ويكتسبون بذلك ميزة غير عادلة وخاصة في ما يتعلق باليات الحرب المستقبلية التي يجب على هذا البلد الاستثمار فيها.

وليس من الغريب أن تكون أهم مراكز التفكير من كبار متلقي التمويلات من صانعي الأسلحة الرئيسيين المحليين، وينتج عن كل هذا نظام بيئي تلعب فيه تلك الجماعات وبعض البلدان التي ستستخدم أسلحتها أدواتاً رئيسية في تمويل خلق أسباب لتلك المبيعات المستقبلية.

وتقول ستيمبسون وتشانغ إن هذا نظام مغلق يخدم شركات الأسلحة العملاقة أو مؤسسات الرأي الكبرى، كما يساعد على تسريع عسكرة منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وتجد اليابان نفسها في مواجهة مجموعة خيارات صعبة في المحيط الهادئ مع تحالف عسكري لها مع الولايات المتحدة وأهم حلفائها الاقتصاديين مع الصين، وسيسمح تضاعف الوجود الأميركي في المنطقة بهدف موازنة الصين لليابان بالبقاء محايدة بينما تجني فيه فوائد من الطرفين.

وللحفاظ على توازنها على الحبل المشدود إلى جانب مقاولي الدفاع الذين سيستفيدون من زيادة عسكرة المنطقة مالياً، تنفق اليابان بشكل كبير للتأثير على التفكير في واشنطن. وتشرفت التقارير

المتعاقدون الدفاعيون والحكومات الأجنبية التي تتبرع للمراكز البحثية يساعدون دون شفافية في خلق منظور يكون فيه العالم في حاجة دائمة إلى المزيد من الأسلحة